

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

الخامس : العَلَامَ المَوْازن للفعل والمعتدبُر من وَزَن الفعل أَنْوَاعٌ : .
أحدها : الوزن الذي يَخُصُّ الفعلَ كَ () لمكان و (شَمَّـرَ) لفرس و (دُئِلَ)
(لقبيلة وك (انْطَلَقَ) و (اسْتَخْرَجَ) و (تَقَاتَلَ) (أعلاماً .
الثاني : الوزن الذي به الفعلُ أولى لكونه غالباً فيه كَ () و (إِصْبَعَ) () و ()
أُبْلُغَ () أعلاماً فإن وجود مَوْازنهما في الفعل أَكْثَرُ كالأمر من ضرب وذهب وكتب .
الثالثُ : الوزنُ الذي به الفعلُ أولى لكونه مبدوءاً بزيادة تدلُّ في الفعل ولا تدل
في الاسم نحو أَفْكَلَ وأَكْلَبُ فإن الهمزة فيهما لا تدلُّ وهي في مَوْازنهما من الفعل نحو
أَذْهَبَ وأَكْتَبَ دالة على المتكلم .
ثم لا بد من كون الوزن لازماً باقياً مخالف لطريقة الفعل فخرج بالأول نحو (امْرُؤُ)
(علماً فإنه في النصب نظير اذْهَبَ وفي الجر نظير اضرب فلم يَدِقَّ على حالة واحدة
وبالثاني نحو (رُدَّ) و (قِيلَ) و (بَيَّعَ) فإن أصلها فُعِلَ ثم صارت
بمنزلة قُفِّلَ وديك فوجب صرفها ولو سميت بضُرْبٍ مخففاً من ضُرْبٍ انصرف اتَّفَّاقاً
ولو سميت بضُرْبٍ ثم خَفَّفَتْه انصرف أيضاً عند سيبويه وخَالَفَتْهُ المبردُ لأنه تغيير
عارض وبالثالث نحو (أَلْبِيبِ) - بالضم - جمع لُبٍّ علماً لأنه قد بَايَنَ الفعلَ
بالفك قاله أبو الحسن وخُوِّلَ لوجود الموازنة